

## فلسطين

بعد خطوات متتالية بادرت اليها المقاومة الفلسطينية اخرها «عرض السوار»، وقَبِلَ البتّ في مستقيل بنيامين نتنياهو السياسي، عمد الأخير إلى خطوة عملية في مسألة الجنود الأسرى لدى المقاومة. بعدما عقد اجتماعاً سرياً مع «اللجنة الوزارية لشؤون الأسرى والمفقودين»، صحیح انه لم تظهر نتائج الاجتماع تصريحاً أو تلميحاً. لكن مبادرات المقاومة المتتالية مقابل ما وصف بـ«التعتت الإسرائيلي» توجب السؤال عن تحصيل إنجاز تآخر كثيراً

# صفقة «الجنود الأربعة» هل تدق أبواب الزنازين قريباً؟

**عبد الرحمن نزار**

ربما كان سهلاً على الفلسطينيين حفظ اسم جلعاد شاليط كونه الجندي الإسرائيلي الوحيد الذي استطاعت المقاومة «استضافته» (مقارنة بالمعاملة السيئة للفلسطينيين في سجون العدو) في قطاع غزة منذ بدء «انتفاضة الأقصى»، لكنهم اليوم لا يشغلون أنفسهم في حفظ أسماء أربعة إسرائيليين (أو أكثر) هم منذ نحو وزير الأمن الإسيقي موشيه يعلون

### ماذا عن قانون «أصحاب المحكوميات المالية»؟

ضمن خطوات العدو لeruleة إتمام الصفقة المقبلة. أو غيرها من الصفقات، ولتخفيض الثمن الواجب دفعه في حال لم يكن هناك مجال لإ التبادل، صدّق الكنيست أواخر 2018 على قانون يحظر الإفراج المبكر أو تقصير حكومية الأسرى من أصحاب المحكوميات العالية، ممن حُكموا بالسجن المؤبد أو لأكثر من عشرين عاماً، وهؤلاء هم غالباً مدانون بقتل إسرائيليين أو الضلوع في عمليات قتل بذلك، بصير الإفراج عن أسرى المؤبد يتطلب تعديل هذا القانون أو إلغاه. كما أن «اللجة الوزارية لشؤون الأسرى والمفقودين» سبق أن قررت أن يكون التبادل المقبل على قاعدة جندي بجندي وجمتان بجمتان.

أمّا المقاومة وفق المصادر، فلا ترى أن هذا الموضوع يعيق إتمام الصفقة على ما تخطط له، لأنها مشكلة إسرائيلية داخلية على الاحتلال حلها بنفسه». وتقول: «بجاول الاحتلال فرض أمر واقع علينا بإطلاق سراح ذوي الأحكام القصيرة أو الأسرى الإداريين، لكننا نعلم من تاريخ التبادلات أن إسرائيل في وقت الضرورة، خاصة إن كان هناك أسرى أحياء، ستفرج عن العدد الذي نريده وبالوصافات والأسماء التي نطلبها... يوجد ألف مخرج قانوني عليهم اختراعه لأننا لا نؤمن بقوانينهم ولا بوجودهم أصلاً». يذكر أن آخر إحصاءات «نادي الأسير الفلسطيني» قالت إنه ضمن الأسرى (5000) توجد 41 أسيرة و180 طفلاً وقاصراً و430 إدارياً وقرابة 700 مريض منهم 300 لديهم «حالات مرضية مزمنة وبحاجة إلى علاج مستمر».

## تحليل إخباري

## نتنياهوو يحاصر «العليا»: أنا رئيس الحكومة... أو الانتخابات

ترخ آخر الاستطلاعات ان بنجرح نتنياهو في نيل 61 عضوا دون تحالف مع «ازرق ابيض، او غيرها (ف ب)



في حال كان الأسرون من المقاومة الفلسطينية، مع الميل إلى تصفية الجنود كأولوية على تحريرهم. تقول مصادر مقربة من المقاومة ومطلعة على ملف التبادل إن المعادلة المبدائية والسياسية حالياً تمنع إن نقاشاً داخل قيادة السجون خلص إلى أن إسرائيل وإن كانت تعرف أنها ستدفع الثمن في النهاية، تفضّل إطالة أمد دفع الثمن كي لا يكون ذلك محفزاً على عمليات أسر متتالية. وكذلك الحال بالنسبة إلى التشدد الأكثر



ضمن مقاربات مختلفة نصه العدو الجديدة الذبّ فقدمها في الحرب فلما للتضخم الثمن (ف ب)

المحثة سببها الذين أفرج عنهم، ولذلك ظهر تشدد أقوى مما مضى». هذه المرة الإفراج عن 250 أسيراً مقابل المعلومات، في حين أن العدو أفرج عن عشرين أسيرة فقط مقابل شريط فيديو عن شاليط في 2011. لكن عدد الأسرى المحررين في تلك الصفقة لمّا تمت (1027) كان الأكبر في تاريخ التبادلات منذ 1985 حينما اجرت إسرائيل تبادلاً مع «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة»:

أسير من الجنود الأربعة دون غيره، ولن تقبل تجزئة المنف، ولا إعطاء التقليل من قيمة أسراه، بل حاولت بهم الاحتلال»، مستدركة: «لا يمكننا إعطاء رقم محدد... بالمقارنة مع 250 أسيراً مقابل المعلومات، يمكن فهم الرقم الذي نريد... من المهم أن يدرك الاحتلال أن بغاء أسرى في السجون يعني عمليات أسر جديدة».

بالعودة إلى المقارنة مع تبادل 2011، تقول مصادر أمنية لـ«الأخبار» إن المتعارف عليه أن أجهزة الأمن الإسرائيلية تبذل جهداً كبيراً للوصول إلى جنودها، لكن هذا لم يتكرر في ملف الجنود، مضيفة: «تعاملهم هذه اختلف عن شاليط الذي حاولوا الوصول إليه بكل السبل وعبر العملاء، لكن هذه المرة عاشت الأجهزة الإسرائيلية حالة إحباط ولم تكرر الأساليب السابقة، إذ لم تعرض مبالغ كبيرة مقابل معلومات عن الجنود، ولم تجر حملة اتصالات بالمواطنين للحصول على معلومات»، وتُشار إلى أنّ المقاومة عرضت في 2016 (بعد خمس سنوات من إطلاق شاليط، ولم تجر حملة على تأسيس الوحدة المعنية) فيلماً عن «وحدة الظل» التابعة لـ«كتائب القسام»، التي كانت موكلة بحماية الشريط، وهو ما يعني تشعّر الأشخاص والأساليب في حماية الجنود الحاليين بغضّ النظر عن وضعهم في بداية الأمر.

1155 فلسطينياً مقابل ثمانية إسرائيليين، مع حفظ فارق المخرج عنهم لإسرائيل، وهو ما يعني أن «وفاء الأحرار» حققت رقماً قياسياً (كادت صفقة حزب الله في 2004 تقارب الأرقام الأولى: 893 فلسطينياً وعربياً مقابل إيهانان تاننياوم وثلاث جنث)، والسؤال: ما الرقم الذي تطمح إليه «حماس» اليوم؟

مقابل قرابة 5000 هم إحصاء الأسرى الفلسطينيين حتى الشهر الماضي، تقول المصادر إن الحركة «لن تفرج عن

جداً، وبمسؤولية كبيرة»، محذراً أيضاً: «وأطراف أخرى من الحكومة المعنية، الذين حثّوا المحكمة على ألا تتدخل في تعيين نتنياهو. مستدركة: «أصل الأفعال من الانتحابة أن من المشكوك هذه الانتخابات، قرر «لليكود» و«ازرق ابيض» إلغاء البند المتعلق بتجميد سن قوانين في الكنيست وكان لافتاً أن رئيسة القضاة، إستر حايوت، طالبت مقدمي الإلتماس بتقديم أساس لمطلبهم: «قدموا شيئاً قانوناً؛ حكم من أتا[ريخ] هذا البلد؛ من [مكان آخر] في العالم»، مضيفة: «في نهاية الأمر إنتم تطلمون منا أن نضع سابقة عالمية؛ هل تريدون أن نحكم دون أساس وببساطة وفقاً لرايكم الشخصي»، وهو ما قد يشير إلى اتجاه المحكمة إلى السماح لنتنياهو بتولي رئاسة الحكومة.

مع ذلك، وجهت «العليا» انتقادات إلى بنود الاتفاق بين «لليكود» و«ازرق ابيض»، الذي رأى نتنياهو أنه «وضع هدفة، ويحذر كبير

بينهم، أوأ لمثلي «لليكود» و«ازرق ابيض» وطراف أخرى من الحكومة الجمهور تريدين أن أقود الحكومة، وهناك عالمية كبيرة في الكنيست تريد ذلك، وهذا ما يجب أن يحدث». هذه المواقف تشي أنه في حال المتدرج نحو انتخابات جديدة سيعمد نتنياهو إلى استنفار القضائية المتهمه بمصادرة قرار إلى جمهور واسع، وبين المؤسسة الانتخابية وكذلك معسكر اليمين المختلف حوله في ثلاث محطات الرأي، من المرجح أن ينجح نتنياهو ومعسكره في نيل غالبية 61 عضو كنيست دون الاستناد إلى تحالف مع كتلة «ازرق ابيض» برئاسة بيني غانتس، أو غيرها.

لذلك، يواصل نتنياهو ضغوطه عبر وضع الشعب في مواجهة القضاء: «في دولة ديموقراطية الشعب هو الذي يحدد من يقوده، ولقد انْتُخبت خيارين: إما الإقرار وشرعنة تولّي

أتراسه أكبر عدد من الأصوات من أي حزب آخر. هناك غالبية كبيرة من الجمهور تريدين أن أقود الحكومة، وهناك عالمية كبيرة في الكنيست تريد ذلك، وهذا ما يجب أن يحدث». هذه المواقف تشي أنه في حال المتدرج نحو انتخابات جديدة سيعمد نتنياهو إلى استنفار القضائية المتهمه بمصادرة قرار إلى جمهور واسع، وبحسب آخر استطلاعات الرأي، من المرجح أن ينجح نتنياهو ومعسكره في نيل غالبية 61 عضو كنيست دون الاستناد إلى تحالف مع كتلة «ازرق ابيض» برئاسة بيني غانتس، أو غيرها.

لذلك، يواصل نتنياهو ضغوطه عبر وضع الشعب في مواجهة القضاء: «في دولة ديموقراطية الشعب هو الذي يحدد من يقوده، ولقد انْتُخبت خيارين: إما الإقرار وشرعنة تولّي

## الإخبار — اليرعاء 6 ايار 2020 العدد 4043 العالم 15

## «حماس» تنفي تسريبات الإعلام العربي

ضمن سلسلة من التسريبات الإعلامية العبرية، نقلت القناة ال2 في التلفزيون الإسرائيلي عن مصادر فلسطينية، أمس، أن وفداً من «حماس» سيتوجه نهاية الأسبوع الجاري إلى القاهرة، للاجتماع بالمخابرات العامة المصرية من أجل مناقشة صفقة التبادل مع إسرائيل. لكن الحركة أصدرت تصريحاً صحافياً قالت فيه إنه «في ظل حالة الصخ الإعلامي التي يمارسها المستوى السياسي الصهيوني وإعلامه الموجّه، نتؤكد عدم وجود تقدم نوعي في مفاوضات التبادل عبر الوسطاء مع الاحتلال»، مضيفة: «يهدف الاحتلال من هذه الحملة إلى التملص من استحقاقات المبادرة التي طرحتها الحركة، ولتضليل عائلات الأسرى الصهاينة، وللضغط على معنويات الأسرى الفلسطينيين وعوائلهم.» (الأخبار)

## نشاط حكومة العدو نفسها، خاصة أن الجيش عمد من البداية إلى التقليل من قيمة أسراه، بل حاولت تل أيبب تصدير الموضوع على أنه «إنساني» لا سياسي. وإذا ما اعتبر أسيراً مقابل المعلومات، يمكن فهم الرقم الذي نريد... من المهم أن يدرك الاحتلال أن بغاء أسرى في السجون يعني عمليات أسر جديدة».

بالعودة إلى المقارنة مع تبادل 2011، تقول مصادر أمنية لـ«الأخبار» إن المتعارف عليه أن أجهزة الأمن الإسرائيلية تبذل جهداً كبيراً للوصول إلى جنودها، لكن هذا لم يتكرر في ملف الجنود، مضيفة: «تعاملهم هذه اختلف عن شاليط الذي حاولوا الوصول إليه بكل السبل وعبر العملاء، لكن هذه المرة عاشت الأجهزة الإسرائيلية حالة إحباط ولم تكرر الأساليب السابقة، إذ لم تعرض مبالغ كبيرة مقابل معلومات عن الجنود، ولم تجر حملة اتصالات بالمواطنين للحصول على معلومات»، وتُشار إلى أنّ المقاومة عرضت في 2016 (بعد خمس سنوات من إطلاق شاليط، ولم تجر حملة على تأسيس الوحدة المعنية) فيلماً عن «وحدة الظل» التابعة لـ«كتائب القسام»، التي كانت موكلة بحماية الشريط، وهو ما يعني تشعّر الأشخاص والأساليب في حماية الجنود الحاليين بغضّ النظر عن وضعهم في بداية الأمر.

تتغي صعوبة أساسية تتعلق بطبيعة المعلومات المخوي لتقديمها، وهنا يُطرح سؤال عن تكرار السيناريو الذي حدث مع «شريط شاليط»، ومدى صعوبة ممارسة المقاومة الفلسطينية لعبة «كشف المصير» كما حدث في لبنان قبل تبادل 2008. تجيب المصادر: «المقاومة لم تتحدث أبداً عن مصير الجنود، كل ما أعلنته كان لبدها أربعة جنود وهي تضع ثمنًا للشكف عن مصيرهم... ما تحدث عنه الضمور وجيمع الفديوات والصور تاتي ضمن الحرب النفسية... صحیح أن العدو يريد الماطلة حتى لا تصبح قضية خطف الجنود ظاهرة، لكن التعتت له أسباب أخرى تتعلق بطبيعة تركيبة الحكومة السابقة التي كان يهتد وزير الأمن فيها، فقتالي بنيت، بنانه يستسحب منها وتُشار الحكومة في حال تحّت الصفقة»، وهو ما أعاد تكراره عقب التقارير الأخيرة عن تحرك الملف، في مؤتمر عقده الأحد الماضي.

ليس من صلاحية «العليا» تعطيل هذا القرار. بتتابع تأسيسي، سواء سمح لنتنياهو أو منعه من تشكيل الحكومة. في الحالة الأولى، يكون قد اتسب لسار يحق بموجبه لمنهم بقضايا جنائية بتروّس الحكومة، وهو بعمايير الساحة الإسرائيلية تقويض للطابع الديموقراطي للنظام السياسي، ويعود ذلك إلى صعود اليمين بنسخته الجديدة، اليمين الخلاصي والاستيطاني الذي يتخيم بتقليب الهوية اليهودية على نحو متطرف على العنوان الديموقراطي. وفي الحالة الثانية، يكون قد حصّن النظام من هيمنة هذا الديموقراطي، لكنه قد يتسبب في توترات اجتماعية وسياسية على خلفية المواجهة بين ركيزتين سومبوليتسكي، أن تخليف عضو تشكيل الحكومة هو «قرار سياسي بارز للغاية وليس من الصواب إخضاعه لنقد قانوني»، ما يعني أنه

في حال بقائه في منصبه، مبررة ذلك بأن لأئحة الاتهام ستضعه أمام تناقض مصالح عندما يتعامل مع تعيين مسؤولين في «إنفاذ القانون». مع ذلك، رأت النيابة أن من المشكوك فيه أن يكون لدى رئيس الدولة إمكانية ألا يوافق على طلب 61 عضو كنيست، بل بإمكانه مراجعة أمور تقنية مثل صحة التوقيع أو في حال حصول عضو كنيست على

شهوة مقابل توقيعه على التوصية. بالموازاة، رأت مندوبية المستشار القضائي للكنيست، أفيطال سومبوليتسكي، أن تخليف عضو تشكيل الحكومة هو «قرار سياسي بارز للغاية وليس من الصواب إخضاعه لنقد قانوني»، ما يعني أنه

في حال بقائه في منصبه، مبررة ذلك بأن لأئحة الاتهام ستضعه أمام تناقض مصالح عندما يتعامل مع تعيين مسؤولين في «إنفاذ القانون». مع ذلك، رأت النيابة أن من المشكوك فيه أن يكون لدى رئيس الدولة إمكانية ألا يوافق على طلب 61 عضو كنيست، بل بإمكانه مراجعة أمور تقنية مثل صحة التوقيع أو في حال حصول عضو كنيست على

شهوة مقابل توقيعه على التوصية. بالموازاة، رأت مندوبية المستشار القضائي للكنيست، أفيطال سومبوليتسكي، أن تخليف عضو تشكيل الحكومة هو «قرار سياسي بارز للغاية وليس من الصواب إخضاعه لنقد قانوني»، ما يعني أنه